

مجلس الوزراء يقرر الخطة الاستراتيجية الوطنية للتدريب 2018-2022



13 فبراير 2018 - 13:57

رام الله - مفوضية الإعلام: أكد مجلس الوزراء أن تلويح الحكومة الإسرائيلية بإقرار قانون لفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وضم الكتل الاستيطانية والاحتفاظ بالأغوار وغيرها من مخططات التهويد والاقتراع، يؤكد إصرار الحكومة الإسرائيلية على التوصل من كافة الاتفاقات المبرمة بين الطرفين، وهو تعبير واضح على عدم رغبتها بالسلام أو أي نية للتوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وشدد خلال جلسته الأسبوعية التي عقدها، اليوم الثلاثاء، في مدينة رام الله، برئاسة رامي الحمد الله، على أن القيادة الفلسطينية والحكومة وشعبنا لن يقبل بأي حال لغة الإملاءات التي تحاول الحكومة الإسرائيلية فرضها بمساندة ودعم الإدارة الأميركية، ولن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء هذا الانتهاك للفظ للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً أن الإقدام على مثل هذه الخطوة لن يكون فقط نهاية لحل الدولتين، إنما نهاية لأي أمل بتحقيق السلام، وستكون له انعكاساته على المنطقة بأكملها.

وأوضح المجلس أن الإدارة الأميركية والرئيس الأميركي الذي اتخذ قراره غير القانوني والمنحاز بشأن القدس سيدرك قريباً أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من هجمة استيطانية مسعورة، ومن سن تشريعات عنصرية يؤكد موقف الحكومة الإسرائيلية المعادي لإحياء عملية سلام جادة، ويهدف إلى ترسيخ الاحتلال والاستيطان وتقيوض ركائز الدولة الفلسطينية، والقضاء على أي إمكانية لحل الدولتين، وهو يؤكد استهتار الحكومة الإسرائيلية وإصرارها على إفشال أي جهد دولي وأميركي يرغم إسرائيل على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وقيادة المجتمع الدولي.

وجدد المجلس مطالبته للإدارة الأميركية بالتراجع عن قرارها المشؤوم بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وخطواتها بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، مؤكداً أن الإدارة الأميركية ستدرك كذلك جدية القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها سيادة الرئيس محمود عباس، ورغبتها بتحقيق السلام القائم على عدم الإجحاف بحقوق شعبنا، والمركز على قرارات الشرعية الدولية لتحقيق أهدافنا الوطنية في الحرية والاستقلال، وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد على الموقف الفلسطيني الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يبنثق عنه آلية متعددة الأطراف لرعاية المفاوضات.

كما وجه التحية إلى أبناء شعبنا للاستمرار في تعبيرهم عن رفض القرار الأميركي الجائر، وأدان التصعيد الإسرائيلي الخطير الذي تمارسه قوات الاحتلال بحق أبناء شعبنا الأعرل، والذي أدى في الأيام الأخيرة إلى استشهاد عدد من المواطنين الفلسطينيين، ووقوع عشرات الإصابات، بالإضافة إلى اتساع دائرة المدهامات والاعتقالات

في عديد من البلدات والمخيمات والمدن الفلسطينية.

وشدد المجلس على أن عدم استجابة المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن الدولي وامتناعه عن محاسبة إسرائيل عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكاتها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى الانحياز الأميركي الإسرائيلي، واستمرار رفض المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية لإنهاء الاحتلال وإجباره على الرحيل، وإلزام إسرائيل بالإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة، وتمكين شعبنا الفلسطيني من نيل حريته وحقوقه، والاكتفاء بالتصريحات والانتقادات الخجولة، كل ذلك يشجع إسرائيل على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق شعبنا، ويدفعها إلى الاستمرار في تحدي المجتمع الدولي والإرادة الدولية.

وأدان مشروع القانون العنصري الذي تقدم به وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، بخضم مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء، من أموال المقاصة الفلسطينية، مؤكداً أن هذه الأموال هي أموال فلسطينية، وهي ليست مئة من إسرائيل، تقوم بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية مقابل ما نسبته 3% من عوائد الضرائب، والتي تصل إلى حوالي (21) مليون شيقل شهرياً وأن أي خصم من هذه العائدات، ما هو إلا قرصنة إسرائيلية على الأموال الفلسطينية.

وتابع: كما أن سياسة الخصم والاحتجاز التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية، وإصرارها على التصرف بالأموال الفلسطينية بإرادتها المنفردة مرفوضة جملة وتفصيلاً، وهي نهب للأموال الفلسطينية، وانتهاك فاضح للاتفاقيات والمواثيق الدولية.

وفي السياق، وجه المجلس تحية إكبار وإجلال لأسرانا الأبطال في معتقلات الاحتلال الذين يسطرون بنضالهم وكفاحهم المجيد وصمودهم الأسطوري أعظم ملاحم وسير البطولة، محملاً الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى، داعياً المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة وكافة المنظمات الحقوقية والإنسانية وكل أحرار العالم إلى التدخل العاجل لإنقاذ حياة أسرانا والانتصار لحريتهم وكرامتهم وحقوقهم العادلة.

إلى ذلك، ثمن موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام ودعمه لحل الدولتين، مجدداً الشكر والتقدير لالتزام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدات وزيادتها للشعب الفلسطيني.

كما رحب ببيان رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله، والذي طالب فيه السلطات الإسرائيلية بوقف هدم البيوت والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، بموجب التزاماتها كقوة احتلال وفق القانون الدولي الإنساني. وكذلك وقف سياسة بناء وتوسيع المستوطنات وتخصيص أراضي للاستخدام الإسرائيلي الحصري، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في النمو والتطور، ومن استخدام أرضهم وممتلكاتهم.

وثنى المجلس بنتائج الاجتماع السنوي الثالث لرؤساء البرلمانات العربية الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة، والذي طالب بقطع جميع العلاقات مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أو تنقل سفارتها إليها، ووجوب ووقوف جامعة الدول العربية بحزم أمام بعض الدول التي خالفت قرارات الشرعية الدولية بعدم تصويتها لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس بتاريخ 21/12/2017. كما طالب الاجتماع من القمة المقبلة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى الرؤساء والتي ستعقد في السعودية في آذار المقبل تنفيذ قرار مؤتمر قمة عمان عام 1980، بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والذي أعيد تأكيده في عدد آخر من القمم العربية، في بغداد عام 1990، والقاهرة عام 2000، والذي شدد أيضاً على دعم ومساندة القيادة والمؤسسات الفلسطينية وما اتخذته سياسات وقرارات لمواجهة قرار الإدارة الأميركية بشأن القدس، للحفاظ على عروبتها كونها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وتقديم الدعم اللازم لها في توجهاتها على كافة المستويات من خلال شبكة أمان مالية وسياسية عربية.

واستهجن المجلس ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية حول عزم السلطات الإسرائيلية، السماح بإدخال المساعدات الإنسانية التي ستقدمها المؤسسات الدولية لقطاع غزة، في الوقت الذي تواصل فيه حصارها الظالم للعام الحادي عشر على التوالي، عدوانها الوحشي المتكرر خلال هذه السنوات وما ألحقته من دمار هائل طال كافة مناحي الحياة، فإنها تتحمل المسؤولية الكاملة عن معاناة شعبنا في قطاع غزة.

وجدد دعوته لحركة حماس بإزالة كافة العراقل، والمضي قدماً في تحقيق المصالحة الوطنية، والتوقف عن فرض اشتراطاتها غير أبهه بأوضاع أهلنا في قطاع غزة، وذلك من خلال تمكين الحكومة تمكيناً شاملاً، وبسط ولايتها القانونية وممارسة مهامها وصلاحياتها حسب القانون، بما في ذلك التمكين المالي الموحد، من خلال وزارة المالية والتخطيط الجهة المسؤولة الوحيدة عن الجباية، وعن الصرف في آن واحد، بالإضافة إلى السيطرة الكاملة على المعابر، وإدخال البضائع إلى قطاع غزة من خلال المعابر القانونية فقط، ومسؤولية الحكومة في فرض النظام العام وسيادة القانون وتمكين السلطة القضائية من تسلم مهامها في قطاع غزة وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، إضافة إلى ضرورة السماح بعودة جميع الموظفين القدامى إلى عملهم، وإنجاز ذلك بالكامل كخطوة أولى لا بد منها، والتي تمثل حجر الأساس للانتقال إلى معالجة باقي الملفات الأخرى.

كما شدد المجلس على أن تمكين الحكومة يعني قيام الوزراء بمهامهم في المحافظات الجنوبية كما في المحافظات الشمالية دون عراقيل، مؤكداً أهمية توفير المناخ الملائم لعمل الوزراء في الوزارات والدوائر الحكومية، لضمان توحيد العمل بين محافظات الوطن، مشدداً في الوقت ذاته أن الحكومة ستواصل تحمل مسؤولياتها، واتخاذ كل ما من شأنه المساهمة في إنهاء الانقسام البغيض، واستعادة وحدة الوطن ومؤسساته، وتخفيف معاناة شعبنا وتعزيز صموده.

وأكد المجلس انه سيبدأ باستيعاب 20 الف موظف من موظفي غزة الجدد، حال تمكين الحكومة من حركة حماس وإزالة العقبات امامها.

من جهة أخرى، وتقدم المجلس بالتعازي للرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، وللشعب الروسي الصديق بضحايا الطائفة المنكوبة، معرباً عن تضامنه ووقوف شعبنا إلى جانب الشعب الروسي في هذه المحنة الأليمة.

وعلى صعيدٍ آخر، ناقش المجلس الخطة الاستراتيجية الوطنية الأولى للتدريب وخطة التدريب المنبثقة عنها للأعوام 2018 - 2020، بهدف إيجاد إطار عام وأداة لتخطيط التدريب وتنمية الموارد في قطاع الخدمة المدنية تعكس الأولويات التطويرية، وتحسين قدرات الموارد البشرية من خلال تعزيز مهاراتهم ومعارفهم واتجاهاتهم الإيجابية، والتحول من التدريب وتنمية الموارد البشرية المبني على المعروف من الدول المانحة والصديقة إلى برامج تدريبية مبنية على احتياج فعلي وأولويات فلسطينية مرتبطة بالخطط التي ستنفذها مؤسسات الدولة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها للأولويات والحاجات الفعلية من برامج تدريبية تخصصية وغيرها، وتعزيز مبدأ الاعتماد على الذات في التدريب وتنمية الموارد البشرية، والتوسع في التكنولوجيا لأغراض التدريب، ما سيسهم في تخفيض نفقات التدريب وتوسيع قاعدة المستفيدين.

كما ناقش موضوع تدوير الموارد البشرية فيما بين الدوائر الحكومية، وفقاً لأسس ومعايير تراعي احتياجات الدوائر الحكومية، والمؤهلات، والتخصصات العلمية، والخبرات الفعلية، وفقاً لجدول تشكيلات الوظائف، بهدف تنسيق الجهود بين مؤسسات الخدمة المدنية الرئيسية، وتحقيقاً للمصلحة الفضلى للاستثمار في الموارد والحفاظ عليها، والوصول إلى الإدارة الفعالة والحكم الرشيد من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وسد النقص في الاحتياجات الوظيفية مما يخفف بدوره من التعيينات الجديدة ويحد من تراكم الموارد البشرية والترهل الإداري والازدواجية في المهام، ومن تخفيض النفقات.

وقرر إحالة مشروع نظام بشأن استعمال وحماية شارات الهلال الأحمر، والصليب الأحمر، والنبوذة الحمراء إلى أعضاء مجلس الوزراء لدراسته، وإبداء الملاحظات بشأنه، تمهيداً لعرضه على جلسة مجلس الوزراء واتخاذ المقتضى القانون المناسب بشأنه في جلسة مقبلة.